S

الأمم المتحدة

# مجلس الأمن

Distr.
GENERAL

S/17133
26 April 1985
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

رسالة مؤرخة في ٢٦ نيسان/ابريل ١٩٨٥ وموجهة
الى الأمين العام من الممثل الدائم لجمهورية
ايران الاسلامية لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل اليكم طيه نسخة من رسالة السيد رضا أمر الله ، رئيس منظمة الطاقة الذرية في جمهورية ايران الاسلامية ،الى الدكتور هانز بليكس ، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، بشأن الهجمات العسكرية المتكررة التي يشنها النظام العراقي المجرم ضد منشأة الطاقة النووية في بوشهر .

وأعرب عن التقدير العميق لو جرى تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) سعيد رجائي خراساني
السفير
الممثل الدائم

85-12192

../..

مرفـــق

الدكتور هانز بليكس ،
المدير العام
الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، فيينا

الموضوع : الهجمات العسكرية الصارخة والمتزايدة التي يشنها النظام العراقي العدواني ضد منشأة الطاقة النووية في بوشهر

سيدي ،

ان أحداث الأشهر الاثني عشر الماضية تجبرني على اعداد وتقديم الموجز التالي الذي يلقي ضوءا على مجرى الأحداث لمعلومات تلك الدول الأعضاء التي لا تدري بتفاصيل الحالة ، وفي نفس الوقت يوضح الحقيقة المرّة في أن هيئة دولية جليلة كالوكالة الدولية للطاقة الذرية إما أن تكون عاجزة تماما عن التقيّد بقراراتها التي اعتمدتها من نفسها و/أو تنفيذها ، أو أنها متحيّزة تحيزا شديدا في معالجتها لشؤون مختلف دولها الأعضاء ذات الصلة ، وهذا ما يدعو الى مزيد من القلق .

ان النظام البالي في العراق ، المجهّز تجهيزا كاملا بمعدات الحرب ، التي تمنحها له قوى الشرق والغرب ، يستغل استغلالا كاملا جميع الفرص المتاحة له لتدمير الأهداف المدنية في جمهورية ايران الاسلامية . ولا يعمل على تعزيز هذه الفرص تقديم الدول العظمى للمساعدة فحسب بل كذلك الموافقة الضمنية ، وحتى التشجيع ، من جانب المنظمات الدولية . فردّ الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، أو بالأحرى انعدام وجود هذا الرد ، على الهجمات العسكرية المتكررة التي تشنها العراق على منشأة الطاقة النووية في بوشهر يقود الى الاستنتاج بأن هذه الاعتداءات قد أحدثت تناقضا غير مناسب بين فظاعات الأنظمة العدوانية التي تؤيدها قوى الشرق و/أو الغرب من جهة والقرارات أو مدونات قواعد السلوك المعتمدة دوليا من جهة أخرى . لذلك فليس من العجيب ألا تستطيع الدول المؤيدة للأنظمة العدوانية أن توفّق بين أعمال عملائها والقرارات المعتمدة دوليا ، فتفضل أن تظل صامتة في هذه الظروف . ومن الأمثلة البارزة لمثل هذه المفارقات والتعارض في المصالح ما يدّل عليه قرار الوكالة الدولية للطاقة الذرية (القرار ٤٠٧ للمؤتمر العام (د - ٢٧)) على النحو المطبّق على الهجمات العسكرية العراقية ضد منشأة الطاقة النووية في بوشهر .

وفيما يلي ، اضافة الى الوثائق الداعمة المرفقة ، وصف لايضاح البيانات السالفة الذكر .

حدث أول هجوم عراقي مسلّح ضد منشأة الطاقة النووية في بوشهر في ٢٤ آذار/مارس ١٩٨٤ بتجاهل صارخ لقرار الوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي يحظر بصراحة

الهجمات العسكرية ضد المنشآت النووية المقامة للأغراض السلمية . وبهذه الخطوة فتح العراقيون فصلا جديدا في أعمالهم الشائنة ضد جمهورية ايران الاسلامية ، مع معرفتهم دون شك ، كما سيتبيّن بوضوح فيما بعد ، بأنهم يتمتعون بالتأييد الكامل والموافقة الضمنية من القوى المسيطرة ضمن المؤسسات الدولية ذات الصلة .

ووفقا للاجراءات المعتادة ، وافتراضا منّا أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية هي الجهة التي تعالج هذا الأمر ، كتبنا اليكم بتاريخ ٤ نيسان/ابريل ١٩٨٤ ، وفي الوقت الذى أشرنا فيه الى القرارات ذات الصلة كالقرار ٤٠٩ للمؤتمر العام (د - ٢٢) ، والتعديل رقم ١ على اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ ، وبيانكم الذى أدليتم به خلال الدورة العادية السابعة والعشرين للمؤتمر العام (الفقرة ٢ ، الصفحة ١٢) وأشرنا فيه أيضا الى الأهداف الأساسية للوكالة كما تنص عليها المادة ٢ من النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية وأن جمهورية ايران الاسلامية موقّعة على معاهدة عدم الانتشار وتقبل بذلك بضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، رجونا لذلك أن تعقد دورة استثنائية لمجلس ادارة الوكالة الدولية للطاقة الذرية لكي تنظر في التدابير اللازمة ازاء الانتهاكات العراقية ، وكنّا على ثقة بأن هذه الانتهاكات ستتكرر اذا لم تتخذ الوكالة تدابير فورية في هذا الصدد .

وعند تلقيكم لرسالتنا اتصلتم بالممثل الدائم للنظام العراقي لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية الذى قدم على نحو متوقع انكارا للحادثة التي تم الابلاغ عنها بواسطة بيان تحريرى موجّه اليكم ومؤرخ في ١٠ أيار/مايو ١٩٨٤ . وفي ١١ أيار/مايو ١٩٨٤ بعثتم برد على رسالتنا المؤرخة في ٤ نيسان/ابريل ١٩٨٤ ، ضم اليه بيان الانكار العراقي ، ورغم انكم استشهدتم بالمادة ٥٦ من البروتوكول رقم ١ المضاف الى اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ وكذلك بالفقرة ١ من " منطوق " القرار ٤٠٧ الذى اعتمده المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٣ والذى يحظر جميع الهجمات المسلحة ضد المنشآت النووية المخصصة للأغراض السلمية ، استنتجتم أنه : " ... لا توجد لدى المدير العام ، في المرحلة الراهنة ، أسس تكفي للدعوة الى عقد اجتماع استثنائي لمجلس الادارة ". وأضفتم على ذلك أن رئيس المجلس يؤكد كذلك ما رأيتموه . ومع ذلك ، اقترحتم ان لنا الحرية بموجب المادة (ج) من النظام الداخلي المؤقت أن نطلب ادراج مسألة هذا الهجوم في جدول الاعمال المؤقت لدورة المجلس العادية التي كانت آنذاك وشيكة الانعقاد ، في حزيران/يونيه .

ولا بد أن أضيف أن حجتكم الرئيسية في تأييد استنتاجكم كانت الفهم بأن : "... منشأة الطاقة النووية في بوشهر غير مستكملة وأنه لم تكن فيها مادة انشطارية يمكن أن يكون اطلاقها خطيرا " .

وردا على رسالتكم المؤرخة في ١١ أيار/مايو ١٩٨٤ كتبنا لكم في ٢٧ أيار/مايو ١٩٨٤ وفي الوقت الذى أوضحنا فيه وجهات نظرنا استرعينا انتباهكم لعدد من الصور

الفوتوغرافية التي أخذت عن موقع الهجوم وقد مت اليكم عن طريق ممثلنا الدائم وطلبنا تعيين بعثة للوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل فحص موقع الهجوم . وفوق ذلك ،وفي ظل تلك الظروف ، طلبنا ادراج هذا الموضوع في الدورة العادية لمجلس الادارة التي كانت آنذاك قريبة الانعقاد .

وقد أشارت برقيتكم بالتلكس المؤرخة في ٢٨ - ٥ - ١٩٨٤ أن : " المادة ٢٧ من النظام الداخلي للمجلس ، تتطلب أن ترفق بجميع المواد المقترح ادراجها في جدول الأعمال من جانب عضو من أعضاء الوكالة مذكرة ايضاحية " .

وقد أحيل اليكم نص " المذكرة الايضاحية " المطلوبة فورا بواسطة التلكس وكذلك في رسالة مؤرخة في ٣١ أيار/مايو ١٩٨٤ . ولا حاجة للقول بأن طلبنا لا يفاد بعثة ذهب دون اعتبار .

ومع ذلك ، حضرنا الدورة العادية لمجلس الادارة المعقودة في ٥ حزيران/يونيه ١٩٨٤ ، وكما توقعنا رفض طلب ادراج شكاوانا في جدول أعمال الدورة بواسطة اجراء سريع للغاية ومسبق التدبير بصورة واضحة مع تناسق تام بين وفد الولايات المتحدة والوفد العراقي ورئيس المجلس .

وعندها أدركنا ،وثبت ذلك فيما بعد ،أن هذا النهج الذى تنتهجه الوكالة سيجعل نظام العراق البعثي أكثر عدوانا ووقاحة في ارتكاب فظاعاته .

وبيّنت في كلمتي التي ألقيتها في أثناء دورة الخامس من حزيران/يونيه لمجلس الادارة أن على أعضاء المجلس أن يتذكروا هذا الهجوم وأنه في حالة عدم اتخاذ اجراءات انتقامية ضد النظام العراقي فان هذه الهجمات قد تتكرر . وقد ثبت في الحقيقة اننا كنّا على حق .

وفي أثناء المؤتمر العام الثامن والعشرين للوكالة المعقود في ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ سنحت لي الفرصة بأن أتكلم عن هذا الموضوع وبينما كنت أشرح وجهات النظر التقدمية لجمهورية ايران الاسلامية وممثلها ،وجهت اتهاما للاعتداءات الاسرائيلية والعراقية على انتهاكاتها الواضحة لقرارات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وطلبت أن يقدم المدير العام تقريرا عن جهوده في تنفيذ القرارين ٤٠٧ و ٤٠٩ .

وكما توقعنا تكرر الاعتداء العراقي للمرة الثانية في ١٢ شباط/فبراير ١٩٨٥ ،فأوقع هذه المرة خسائر في الأرواح كما أدى الى اضرار مادية . وكان ذلك الهجوم ، كما كان في المرة الأولى ، بقذائف جو - سطح . وقد عرض على انتباهكم حدوث الهجوم الثاني في رسالتنا المؤرخة في ١٣ شباط/فبراير ١٩٨٥ التي طلبنا فيها من جديد اتخاذ اجراءات ضد النظام العراقي كما طلبنا السماح لبعثة من الوكالة الدولية للطاقة الذرية بأن تزور موقع

الهجوم. وفي المرة الثانية كان ردكم غامضا وأقل بكثير من توقعاتنا وقد صدرت عبارات الانكار العراقية المعروفة في بيان تحريري مؤرخ في ١٥ شباط/فبراير ١٩٨٥ صادر عن سفارة العراق في فيينا وموجه اليكم ، كما أن طلب تعيين بعثة من الوكالة الدولية للطاقة الذرية قد لقي التجاهل. وبالطبع بيّنتم انكم أخطرتم ممثلي الأمين العام للامم المتحدة وتشاورتم مع أعضاء المجلس ، ولكن خلافا لمثل هذه الجهود البيروقراطية المعهودة لم تظهر أية اجراءات فعّالة ، ولقي ذلك بلا شك الامتنان القلبي من جانب النظام العراقي. وكان نظام العراق البعثي واثقا من حصانته من الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، أي معززا بتأييد الدول العظمى الضمني ، فقام للمرة الثالثة بمهاجمة موقع منشأة الطاقة النووية في بوشهر بتاريخ ٤ آذار/مارس ١٩٨٥ ، باطلاق القذائف والتسبب في مزيد من الأضرار المادية . ومرة أخرى أبلغناكم بهذا الهجوم الأخير برسالة مؤرخة في ٥ آذار/مارس ١٩٨٥ .

ولم تترك برقيتكم الجوابية المؤرخة في ٨ آذار/مارس ١٩٨٥ شكّا في أذهاننا بأننا لن نتلقى أية مساعدة فعّالة من الوكالة الدولية للطاقة الذرية في هذا الصدد وأننا نضعكم أمام المسؤولية عن جعل الوكالة الدولية للطاقة الذرية عاجزة عن إعمال قراراتها ومشجعة بذلك لأعمال العدوان . وما من شك في أن أولئك المسؤولين سوف يحاسبون عن ذلك أمام الانسانية والعدالة ويحاسبون عن ترك النظم الاستبدادية ، كنظام العراق ، تحط من شأن الغايات والمثل الجليلة التي تمثلها الوكالة الدولية للطاقة الذرية فتحوّل منبرا دوليا الى أداة تتحكم بها الدول العظمى .

وأخيرا ، نود أن نقدم تعليقا على حجتكم المتكررة كثيرا بأن من أسباب موافقة الوكالة ، أو عدم ردها ، على الهجمات العسكرية السالفة الذكر هو أن منشأة الطاقة النووية في بوشهر ليست مشمولة بضمانات الوكالة . ونرجو أن تأخذوا في الاعتبار أننا ، بوصفنا موقّعين على معاهدة عدم الانتشار ، قد قبلنا اجراءات ضمانات الوكالة وأنه لذلك لو استكملت منشأة الطاقة النووية في بوشهر كما كان مخططا لها في الأصل فان المنشأة المذكورة بلا شك سوف تكون قد توفرت لها ترتيبات الضمانات ذات الصلة . وكما هو الحال فان الوحدة رقم ١ من المنشأة المذكورة (فالمنشأة تتألف من وحدة مزدوجة) كانت ستقبل بصورة مؤقتة بتاريخ ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ . لذلك كان ينبغي أن تصبح ترتيبات الضمانات نافذة بحلول ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ . وقد أوقف المتعاقد أعمال تشييد المنشأة في ١٣ شباط/فبراير ١٩٧٩ . وبالنظر للمواعيد السالفة الذكر نعتقد أنه لا ينبغي التمييز ضدنا في الواجبات التي كان يفترض أن تؤديها الوكالة ولكنها أهملت بطريقة ما .

لذلك ، وبالنظر لما سبق ، قد تتفضلون بالايضاح لنا ، وفي الحقيقة لجميع الدول الأعضاء المستقلة الاخرى التي قد تكون في يوم من الايام في الموقف الذي نحن فيه ، عما يلي :

١ - هل يتمتع النظام العراقي بكامل الحرية في تدمير منشأتنا للطاقة النووية ، فقط

لأن المنشأة قد استكمل منها ٨٥ في المائة بدلا من ١٠٠ في المائة ،ولماذا تزعجون أنفسكم في محاولة استخلاص بيانات انكارية غير دقيقة ومثيرة للسخرية تأخذونها منهم ؟

٢ - لماذا ترفضون ارسال بعثات من الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتفتيش الموقع، تفتيشا يكشف بوضوح عن بطلان المزاعم العراقية ؟

٣ - لماذا لم تقدم الوكالة ترتيبات الضمانات لمنشأة الطاقة النووية في بوشهر قبل توقف أنشطة التشييد في ١٣ شباط/فبراير ١٩٧٩ بينما كانت المنشأة المذكورة ستقبل بصورة مؤقتة بتاريخ ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ ؟

٤ - لماذا لا تؤدي الوكالة احدى وظائفها الرئيسية في هذه الحالة الخاصة ؟

٥ - لماذا يسمح لنظام عدواني ، كنظام العراق ، بل يشجع ، بأن يواصل بل يصعّد انتهاكاته لقرارات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ؟

٦ - من المسؤول عن الخسائر في أرواح موظفينا في الموقع ،وعن الأضرار ؟

٧ - لماذا تسمحون لمنظمتكم الدولية ، التي ينبغي أن تنتفع من مرافقها وسلطاتها جميع أمم العالم ،أن تصبح مجرد أداة في لعبة القوى السياسية ؟

ونحن نطالب بتفسيرات واضحة للأسئلة السالفة الذكر ونرجو في الوقت نفسه أن تعمم هذه الرسالة ، مع جميع الوثائق المؤيدة لها ، على جميع الدول الأعضاء وأن تتخذوا ، نظرا لمسؤولياتكم الاساسية ، جميع الخطوات اللازمة لطرد النظام العراقي من عضوية الوكالة الدولية للطاقة الذرية بوصف ذلك برهانا على حزم الطاقة في تنفيذ قراراتها وبوصف ذلك أيضا تحذيرا لسائر الدول العدوانية التي قد يكون اعتداكم أدى في الماضي الى تجرئها والتي قد تفكر في الوقت الحاضر بشن هجمات عسكرية مماثلة على المرافق النووية في جاراتها من الدول .

اننا نقدّر سلفا جهودكم المقبلة في معالجة المسألة المذكورة أعلاه معالجة فعّالة وفي نفس الوقت ينبغي لكم أن تعلموا أن المناصب العليا قد تتطلب في بعض الاحيان معالجة لمسائل معقّدة وحساسة كالمشكلة الواردة أعلاه ، ولكن النتيجة قد تكون كسبا لمن يحتل هذه المناصب أو خسارة له .

واقبلوا ، سيدي ،احتراماتي الشخصية .

(توقيع) ر . أمر الله

رئيس

منظمة الطاقة الذرية في ايران

---